

Distr.
LIMITEDTD/B/52/L.2/Add.1
7 October 2005ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ١٣ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

الأمين العام للأونكتاد	بنن باسم أقل البلدان نمواً	البرازيل
مصر باسم المجموعة الأفريقية	الولايات المتحدة	كوبا
السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا	سويسرا	الصين
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
الفلبين باسم المجموعة الآسيوية والصين	الاتحاد الروسي	جيبوتي
الجمهورية التشيكية باسم المجموعة دال	كولومبيا	اليابان
غانا	تايلند	إندونيسيا
أفغانستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين	المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا	
	ورومانيا اللتين هما في سبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد	

مذكرة للوفود

يُعَمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على العنوان التالي:
UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5656

أولاً - البيانات الافتتاحية

١- طرح الأمين العام للأونكتاد بعض الأفكار حول الكيفية التي ينبغي بها للأونكتاد أن يضطلع بعمله في السنوات القادمة من أجل جعل عمل المنظمة أكثر صلة بالعالم المتغير بسرعة. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يخرج من عملية إصلاح الأمم المتحدة كمنظمة أقوى وأكثر تركيزاً، مستنداً إلى عمله التقليدي البالغ الأهمية المتمثل في تعزيز التجارة والتنمية. وينبغي أن تتمثل الأولوية الأولى في النجاح في تنفيذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر، مع التركيز على تلك المجالات التي يمكن فيها للمنظمة أن تقدم مساهمة حقيقية. وينبغي أن يكون الهدف المنشود هو تحقيق نتائج على الأرض. وأضاف قائلاً إنه يلزم الأخذ بنهج إزاء عمل الأونكتاد يكون شفافاً وأكثر تركيزاً وموجهاً نحو تحقيق النتائج بحيث يكون له تأثير على المستويات الرئيسية الثلاثة: الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. فعلى المستوى الوطني، ينبغي للقدرات البحثية والتحليلية أن تعالج قضايا السياسة العامة التي تهم البلدان النامية على نحو مباشر ومحدد، وينبغي أن تكون أنشطة التعاون التقني ذات صلة مباشرة باحتياجات البلدان المستفيدة. وقال إن من شأن الانخراط في العمل على المستوى القطري أن يساعد في تحقيق هدف تعزيز القدرات التوريدية للبلدان النامية وقدراتها التنافسية بحيث يمكنها أن تستفيد استفادة كاملة من جولة الدوحة. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم الاستشاري والتحليلي إلى مجموعات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وأن يقدم المزيد من المساعدة من أجل تفعيلها، وزيادة التجارة داخل الأقاليم. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان في المفاوضات التجارية وأن يعينها في بناء قدراتها التجارية. كما ينبغي للأونكتاد أن يجري بحثاً وتحليلات بشأن القضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وتابع قائلاً إن للمنظمة دوراً رئيسياً تؤديه في مجالات مثل السياسة التجارية والاستثمار والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وتيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال. وأوضح أنه ينبغي توقع ظهور تحديات كالمشاكل الناشئة عن تآكل الأفضليات، كما ينبغي مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمتطلبات التكيف الجديدة.

٢- وقال إن هناك، بالإضافة إلى التجارة، ثلاثة مجالات تحتاج إلى تركيز أقوى في المستقبل، وهي: البلدان التي تواجه حالات خاصة، كأقل البلدان نمواً؛ وميدان العلم والتكنولوجيا الذي يعتبر أحد العناصر الرئيسية للحد من الفقر والارتقاء بمستوى الطاقة الإنتاجية؛ والتعاون بين بلدان الجنوب الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للنمو الاقتصادي وتنويع الفرص التجارية للبلدان النامية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي تسويق وتدعيم الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. فالعمل في مجال بناء توافق في الآراء ينبغي أن يكون أكثر فعالية وموجهاً نحو تحقيق النتائج، وينبغي الاضطلاع به بمزيد من الثبات والعزم. والعمل البحثي والتحليلي ينبغي أن يكون متماسكاً داخلياً، وينبغي أن تكون نتائجه ذات صلة مباشرة بالبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة. وبالمثل، فإن من شأن العمل المحدد الأهداف والمعروف على نحو أفضل في مجال التعاون التقني أن يحقق نتائج أفضل من تلك النتائج التي تحققها الأنشطة غير المنسقة.

٣- وأضاف قائلاً إن نتائج القمة العالمية تشمل جوانب ذات صلة بالتنمية مثل التجارة والاستثمار والديون والعلم والتكنولوجيا والبلدان التي تواجه حالات خاصة والتعاون بين بلدان الجنوب. وهذا ينبغي أن يشجع الأونكتاد على معالجة هذه الجوانب معالجة أقوى. وسيتعين على المنظمة، من أجل إنجاز مهامها، أن تعمل كفريق وأن تنشئ أوجه تآزر وأن تنخرط في حوار منتظم مع الدول الأعضاء. وينبغي بذل جهود من أجل ضمان الشفافية وتقاسم المعلومات، فضلاً عن إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة لمعالجة القضايا الحقيقية. وينبغي أن تكون المسألة عاملاً آخر يولي أقصى درجات الأهمية، ولا بد من التحدث بصوت واحد، مع التركيز دائماً على المنظور المركزي، أي التنمية. وقال إنه سيتعين على

الأونكتاد أن يعمل على نحو أوثق مع المنظمات الدولية الأخرى التي تؤدي عملاً تكاملياً أو التي لها وجود على المستوى القطري. وتعلق أهمية خاصة على مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث إن القطاع الخاص والمجتمع المدني قد أصبحا من القوى الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية.

٤- وتحديث ممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه لا بد من دمج نتائج دورة المجلس وجعلها أكثر صلة بعمليات الأمم المتحدة في نيويورك، وبخاصة عمل اللجنة الثانية. وأضاف أن هذا يصبح أكثر أهمية بالنظر إلى أنه يتعين على الجميع متابعة نتائج القمة العالمية وتنفيذ ما نشأ عنها من التزامات فيما يتصل بالتنمية. وقال إن وفده يعلق أهمية عظيمة على تعزيز دور الأونكتاد في متابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن مساهمته في العمليات الإقليمية والأقاليمية، بما فيها الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة. وأشار إلى أن مناقشات المجلس في إطار البند ٣ من جدول الأعمال تتيح فرصة مفيدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر المشتركة للتحديات التي ستواجهها.

٥- وتابع قائلاً إن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي قد رحّب، في دورته العادية السابعة المعقودة في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بالقرار الذي اتخذته الأونكتاد الحادي عشر لعقد الدورة الثانية عشرة للمؤتمر في أفريقيا في عام ٢٠٠٨، معترفاً بذلك بالاهتمام الخاص الذي يلزم إيلاؤه للتجارة والتنمية في أفريقيا. كما أشاد المجلس التنفيذي بغانا على عرضها الذي تكلل بالنجاح لاستضافة المؤتمر. ولذلك، قال إنه يشرفه أن يعرض ترشيح غانا لاستضافة الأونكتاد الثاني عشر، وطلب إلى المجلس أن يتخذ الإجراء الضروري لإقرار هذا الترشيح.

٦- وقال ممثل غانا إنه يشرفه أن ينقل إلى المجلس، باسم رئيس وحكومة غانا، قبول غانا استضافة الأونكتاد الثاني عشر في أكرا في عام ٢٠٠٨، بالنيابة عن أفريقيا. وأضاف قائلاً إن غانا ستشاور مع حكومات البلدان الأفريقية الشقيقة في المرحلة التحضيرية لعقد المؤتمر وسوف تسعى إلى الاستفادة من الخبرات الغنية لهذه البلدان. وأوضح أن غانا ملتزمة، على أعلى مستوى سياسي، بضمان عقد مؤتمر ناجح، وهي واثقة من أن بإمكانها أن تعتمد على الدعم الكامل من قبل الجميع خلال العملية التحضيرية لعقد المؤتمر.

٧- وتحديث ممثل أفغانستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فشدد على أنه ينبغي للمجلس أن يكفل أن تكون لعمله صلة مباشرة بالعمليات الجارية، مثل عمليات قمة الألفية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد معالم الطريق إلى الأمام في اتجاه تعزيز جدول أعمال التنمية بحيث تعالج الاحتياجات والأوضاع المحددة لفرادى البلدان النامية. ومن أجل التخلي كلياً عن نهج "الوصفة الوحيدة التي تصلح للجميع" إزاء عملية التنمية، من المهم استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بغية المحافظة على مكانته في منظومة الأمم المتحدة وفي ميدان التنمية، بما في ذلك قدرته على إجراء التحليلات الأساسية في مجال السياسة العامة، وبناء توافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتنفيذ أنشطة التعاون التقني. وقال إنه ينبغي النظر في فكرة تحقيق التزام بين جدول اجتماعات الأونكتاد وجدول اجتماعات الجمعية العامة بحيث يمكن لنتائج اجتماعات الأونكتاد أن تكمل عمل الجمعية العامة وغيرها من المحافل ذات الصلة. وفي هذا السياق، سوف يكون من المجدي أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر المشتركة للترابط الاقتصادي العالمي، ولا سيما بشأن التحديات التي ستواجه مستقبلًا. وينبغي تعزيز طابع وآليات مساهمة الأونكتاد في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة في العمليات الإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك النظام الشامل

للأفضليات التجارية والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة. ومما يؤمل أن يتسنى التوصل إلى حل دائم لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء.

٨- وتحدث ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ورومانيا اللتين هما في سبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد فقال إن الأونكتاد قد قدّم على مر السنين عدة مساهمات هامة في معالجة القضايا التي يتقاطع عندها مجالا التجارة والتنمية. وأشار إلى أن من المزايا التي يتمتع بها الأونكتاد ما يشمل قدرته الهائلة في مجال جمع البيانات وإجراء البحوث. ومن شأن هذه القدرة التحليلية، إذا ما استخدمت بطريقة استشارية، أن تسهم إسهاماً قوياً في تدعيم الأونكتاد في ظل الإدارة الجديدة، مع التحدث بصوت واحد فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية. ولقد أشار الأونكتاد في مناسبات عديدة إلى مشاكل البلدان النامية المثقلة بأعباء الديون وأسهم في المناقشات العامة الأساسية بشأن المشاكل المترتبة على ذلك. وأوضح أن الطريق أصبح ممهداً أمام تخفيف أعباء الديون بالكامل في أعقاب اقتراح مجموعة الثمانية إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة لصالح بعض أشد بلدان العالم فقراً. وتابع قائلاً إن السنة الحالية قد شهدت أحداثاً إيجابية رئيسية تشكل علامات فارقة، مثل إصدار منشور مصلحتنا المشتركة الذي صدر عن الأعضاء المستقلين الـ ١٧ في لجنة أفريقيا، والذي دعا إلى إقامة شراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم. وفي إطار هذه الشراكة، سيتعين على أفريقيا أن تعجل في إجراء الإصلاحات، وسيتعين على البلدان المتقدمة أن تقوم، في جملة أمور أخرى، بزيادة وتحسين ما تقدمه من معونة.

٩- وأضاف قائلاً إنه ينبغي للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أن يكفل تحقيق إمكانات جدول أعمال التنمية الذي اعتمد في الدوحة. وقد تم في القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة قطع التزام قوي ولا لبس فيه فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الاتحاد الأوروبي ينظر في إيجاد المزيد من مصادر التمويل الابتكارية لأغراض التنمية. وأوضح أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في المحافظة على قوة الدفع وتجسيد الشراكة التي عبر عنها قادة العالم. وقال إن ثمة فرصة سانحة للمنظمة لكي تظهر على الخارطة كطرف موثوق وفعال وحسن الإدارة ضمن الأطراف الفاعلة في جدول أعمال "التنمية من خلال التجارة". ولكي يحدث ذلك، قد يتعين على الأونكتاد أن يعيد التفكير في طريقة عمله، مع التركيز على مجالات قوته وعدم الخوض في تلك المجالات التي تتمتع فيها جهات أخرى بميزة نسبية، ومع التحدث بصوت واحد. كما يمكن للأمانة أن تنسق على نحو أفضل، داخلياً وخارجياً، فيما يتعلق بتحديد المشاريع والبرامج، مع الأخذ بنظام لجمع الأموال وتنمية المشاريع يقوم على أساس الأولويات بدرجة أكبر. وأكد أنه يتعين السعي قولاً وفعلاً إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، كما يتعين تفعيل مذكرات التفاهم. وقال إن الأركان الثلاثة لنشاط الأونكتاد يجب أن تعمل لغاية واحدة مشتركة، مع تعزيز الحوار في إطار العملية الحكومية الدولية.

١٠- وتحدث ممثل السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، الاستجابة استجابة ملائمة للحظة التاريخية التي يواجهها العالم. وينبغي لعملية إصلاح الأمم المتحدة أن تؤدي إلى تدعيم المنظمة وإعطائها وزناً أكبر ضمن المؤسسات الاقتصادية الدولية، مع التشديد بصفة خاصة على البعد الإنمائي. وفي عالم يسير على طريق العولمة، تحتاج البلدان النامية إلى مساهمات نظرية وعملية من الأونكتاد لكي تستخدمها كأدوات لتنميتها. ومن خلال منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، ينبغي للتعاون الدولي أن يتناول قضية التنمية من منظور خلاق وحديث ومستدام. وقال إن الأونكتاد يتمتع بميزة نسبية مقارنة بالمخالف الدولية الأخرى وذلك بفضل آرائه ومنهجيته التي تركز على التنمية وبفضل ما يتسم به من طابع عالمي، الأمر الذي يتيح مقارنة التجارب وتقاسم الخبرات مع جميع البلدان والمناطق. وأضاف قائلاً إن ما يجعل من الأونكتاد المنظمة الإنمائية في منظومة الأمم

المتحدة هو ما يضطلع به من برامج عمل في مختلف المجالات، وقدرته على وضع أي موضوع محدد في سياقه الاقتصادي العالمي، وخبرته الطويلة في مجال التعاون التقني.

١١- وتابع قائلاً إن لدى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عدة شواغل في الأجلين القصير والمتوسط. ففي السياق الداخلي، أولاً، تسعى هذه المنطقة إلى النجاح في الجمع بين النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية - مع تحقيق توازن اقتصادي كلي ناجح - الأمر الذي من شأنه أن يعالج على نحو عاجل مشكلة الفقر والتفاوتات الاجتماعية سواء كانت هيكلية أو ناشئة عن الإصلاحات التي جرت في فترة التسعينات. ثانياً، في السياق الخارجي، تسعى هذه المنطقة إلى التوفيق بين الأهداف والالتزامات المتصلة بتحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، مع مراعاة ظروفها الجغرافية والسياسية المميزة ودون تقويض القيم الإنسانية المعترف بها دولياً. وينبغي للأونكتاد أن يعزز قدرته على إجراء التحليلات الموضوعية، فضلاً عن قدرته على الاستجابة للجهود التي تبذلها حكومات البلدان النامية ودعم هذه الجهود، وبخاصة في المجالات الحيوية لجدول الأعمال الدولي. وينبغي أن يكون الأونكتاد قادراً على تقديم مساعدة مباشرة للحكومات في المجالات التي تدرج في نطاق ولايته والتي تتسم بأهمية دولية كبيرة، وذلك من خلال ما يضطلع به من برامج في مجال التعاون التقني، وتحليل السياسات العامة وبناء القدرات. وقال إن ثمة حاجة للأونكتاد حديث تدمج في إطاره نتائج المؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخراً في مجال التنمية، مع بث روح جديدة في أنشطة التعاون الدولي.

١٢- وتحدث ممثل الفلبين باسم المجموعة الآسيوية والصين فقال إن دورة المجلس تنعقد في وقت يتسم بأهمية خاصة - فهي تجيء مباشرة عقب انعقاد "قمة الألفية زائد ٥" التاريخية وقبل الاستعراض المتوسط الأجل الذي سيجريه الأونكتاد. ومن المهم النظر في السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تدعيم وتحسين الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد من أجل المحافظة على مكانته في منظومة الأمم المتحدة وفي ميدان التنمية، مع العمل في الوقت نفسه على إيجاد طريقة مباشرة بدرجة أكبر يستطيع الأونكتاد من خلالها أن يسهم في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، وفي متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وغير ذلك من العمليات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية. وهذا ينطوي على النظر في إدخال تعديلات على جدول الاجتماعات بحيث يمكن لنتائج اجتماعات الأونكتاد أن تُنقل في حينها إلى المحافل الأخرى المناسبة. وينبغي التفكير بتعمق في مكان ومواعيد إجراء الاستعراض المقبل المتوسط الأجل والعمل الفعلي الذي سيتم الاضطلاع به في هذا الشأن. إذ يمكن إجراء هذا الاستعراض خارج جنيف من أجل إبراز الأهمية السياسية للاجتماع في وقت استراتيجي بالنسبة للأمم المتحدة، مما يسلط الضوء على الطاقة وقوة الدفع الجديدتين في عمل الأونكتاد بفضل قيادته الجديدة. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل مساهمته في العمليات الإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك تنفيذ مبادرة الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة.

١٣- وتحدث ممثل الجمهورية التشيكية باسم المجموعة دال فأعرب عن ثقته بالعمل الذي ستضطلع به مستقبلاً الإدارة الجديدة في إطار جهودها الرامية إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وجدارة بالاحترام. وقال إن ولاية الأونكتاد الذي يعتبر صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية ينبغي أن تؤدي بكفاءة وبما يرضي جميع الجهات صاحبة الشأن. وأضاف قائلاً إن الحوار البناء بروح من التفاهم والتعاون هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى تحقيق نتائج عامة ومتوازنة.

١٤- وتحدث ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً فقال إن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها فترة التسعينات قد حققت نتائج متواضعة جداً ولم تؤد في أغلبية البلدان إلى تحقيق نمو مستدام بقدر كاف للحد من الفقر بصفة خاصة. وسوف

يكون من المستصوب، كما أوضح البنك الدولي، دراسة أحدث الاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى التعجيل في النمو والحد من الفقر على أساس تجربة البلدان التي حققت أفضل النتائج. وأضاف قائلاً إن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأونكتاد يبين أن البلدان النامية قد سجلت في عام ٢٠٠٤ نمواً أسرع وأعم مما شهدته خلال سنوات عديدة. وقد أخذت الصين والهند تحددان على نحو متزايد اتجاه الاقتصاد العالمي، وقد كانت للنمو السريع الذي حققته آثار غير مباشرة على العديد من البلدان النامية الأخرى. وقال إن نجاحهما قد غير هيكل الترابط العالمي، ولا سيما مع تحسن آفاق التجارة بالنسبة لمصدري السلع الأساسية، وتزايد التجارة بين البلدان النامية. ويشدد تقرير التجارة والتنمية على أن هذه فترة مثيرة للقلق بالنسبة للاقتصاد العالمي، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي يمكن أن تعاني من جراء الزيادة القوية التي سجلت مؤخراً في تكاليف النفط وتزايد الاختلالات العالمية. وتابع قائلاً إن الحالة في ما يخص أقل البلدان نمواً أخذت تصبح مقلقة بدرجة أكبر بسبب ما تعانيه هذه البلدان من جوانب ضعف هيكلي يمكن أن تؤدي إلى إبطاء تحقيق أهداف إعلان الألفية في ما يتصل بالتنمية والحد من الفقر.

١٥ - ومن أجل التصدي للمشاكل الناشئة عن الحالة الاقتصادية والمالية الدولية، ينبغي أن يكون هناك تعاون أكثر فعالية. وهذا يعني أنه ينبغي بذل جهود من قبل مختلف الشركاء، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، من أجل تعزيز القدرات وتحسين الهياكل الأساسية للإنتاج في البلدان النامية، وتشجيع الاستثمار، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاح البنية المالية الدولية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والحد الفعلي من آثار الديون، وإصلاح قواعد التجارة الدولية لجعلها أكثر توافقاً مع متطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية. وأعرب عن ترحيبه بمختلف المبادرات التي اتخذتها بلدان عديدة ومجموعات من البلدان لتيسير وصول المنتجات ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً إلى أسواقها، ولكنه أوضح أن أقل البلدان نمواً لم تحصل بعد على الفوائد المتوقعة. وأشار إلى أن بعض الدراسات تبين أن معدل استخدام أقل البلدان نمواً للأفضليات التجارية منخفض جداً بل إنه يصل إلى الصفر أحياناً، ومن ثم فإنه ينبغي إتاحة تدابير تقتزن بهذا الاستخدام لصالح أقل البلدان نمواً لمساعدتها في تعزيز قدراتها التصديرية والإنتاجية وتنويع صادراتها. وقال إن أقل البلدان نمواً تمثل الحلقة الضعيفة في النظام وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي يبذلها كل بلد من أقل البلدان نمواً للتصدي لما يواجهه من قيود متعددة. وتحتاج أفريقيا بصفة خاصة إلى توفر بيئة دولية مؤاتية. وأوضح أن تحسين الأداء التجاري لأفريقيا هو هدف رئيسي معبر عنه بوضوح في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن ثم ينبغي دعمه. وينبغي تشجيع ودعم المبادرات والإجراءات التي يتخذها الأونكتاد، ولا سيما في ما يتعلق بزيادة قيمة وتنوع السلع الأساسية، وتعزيز قدرة العرض، وضمان تحسين المشاركة في التجارة الدولية وتطوير خدمات النقل.

١٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده يؤيد بالكامل الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء موننتيري. فاستتصال شأفة الفقر وتوسيع دائرة الرفاه هما من الأهداف الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة. وقال إن جميع البلدان تتحمل مسؤولية ضمان الحكم الرشيد، والاستثمار في قدرات شعوبها، وإرساء دعائم النمو القائم على أساس السوق. وهذا يعني إقامة نظم حكم ديمقراطي شاملة للجميع، وضمان الاستثمار المستمر في مجالات الصحة والتعليم والتدابير الرامية إلى حماية أضعف فئات السكان، وبناء المؤسسات اللازمة لاقتصاد سوقي يقوم على المنافسة. فبدون ذلك، لا يمكن لأي بلد أن يتوقع تحقيق التنمية ومستوى معيشة لائق لشعبه. وأضاف قائلاً إن للمساعدة الإنمائية الرسمية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية وإن الولايات المتحدة تظل تمثل مانحاً ملتزماً، فقد ضاعفت حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٤ لتصل إلى مستوى يمثل قرابة ربع مجموع المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة؛ كما ضاعفت مساعدتها المقدمة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء لتصل إلى قرابة ثلاثة أمثالها ومن المتوقع أن تتضاعف هذه المساعدة مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٠.

وقد أُتخذت خطوات لضمان وصول المساعدة الثنائية إلى الأفراد الذي هم بحاجة إليها، وبخاصة أولئك الذين يعانون من مرض الإيدز أو الجوع، وإلى البلدان التي أثبتت قدرتها على استخدام هذه الأموال على الوجه الصحيح.

١٧- وتابع قائلاً إنه رغم أهمية هذه التدابير وغيرها من التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي، فإن المعونة لا يمكن أن تؤدي وحدها إلى استمرار التنمية. فلتحقيق التنمية العريضة القاعدة، يجب استخدام جميع الموارد - العامة والخاصة، والخارجية والمحلية - استخداماً فعالاً يحقق النتائج المرجوة. وأوضح أن التدفقات التجارية، والتدفقات الرأسمالية الخاصة، والحوالات والتحويلات الخاصة، تفوق حالياً وإلى حد كبير جداً المبالغ المساهم بها من خلال المعونة. فالتمويل الخاص والتجارة يحركان الاقتصاد العالمي. والطريق التي تكفل تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والحد من الفقر تتمثل في تمكين البلدان النامية من استخدام هذه التدفقات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتخاذ خطوات لفتح الأسواق في كل مكان بحيث يمكن للبلدان النامية تعبئة التمويل الذي تحتاج إليه. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان في اعتماد الخيارات الصحيحة لتعزيز اقتصادات السوق وتوصيل فوائد التنمية إلى الفقراء. وهذا يتطلب إجراء مناقشات حكومية دولية بناءة، وإجراء تحليلات اقتصادية عملية واستشرافية، وتقديم مساعدة تقنية فعالة ومحددة الأهداف. وينبغي للأونكتاد أن يواصل إقامة الشراكات مع الهيئات الدولية الأخرى والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي له أن يكون النموذج الذي يُتدبى به في ما يتصل بالشفافية والكفاءة في إدارته للموارد البشرية والمالية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدعم الجهود الرامية إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٨- وأبرز ممثل سويسرا الأوضاع الاقتصادية المواتية في الاقتصاد العالمي، وبخاصة في البلدان النامية، والطريقة الرزينة والبناءة التي تناول بها تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ بعض القضايا الهامة، وخصوصاً تلك المرتبطة بالتجارة والعلاقات بين بلدان الجنوب. وفي ما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، قال إنه يلزم إلقاء نظرة نقدية على سياسات التنمية التي طبقت في الماضي، والحكم عليها بالاستناد إلى استمرار الفقر في عدة مناطق، ولا سيما في أفريقيا. وأوضح أن من أولويات الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة على المستوى الوطني في البلدان المعنية أن تعرف وتتابع استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك في ضوء الأوضاع السائدة في كل بلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكمل الجهود الوطنية. وبهذه الروح، يلزم تقييم نتائج المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال التنمية الذي اعتمد في الدوحة تقييماً يقوم على أساس فرص الوصول إلى الأسواق المتاحة للبلدان النامية، وبخاصة أشد البلدان فقراً. وينبغي للأونكتاد أن يوسع نطاق تحليله المتعلق بتطور المفاوضات ليشمل منظور المفاوضات بين الجنوب والجنوب ولا يقتصر على منظور المفاوضات بين الجنوب والشمال. وقال إن تأثير تآكل الأفضليات في أقل البلدان نمواً يشكل موضوعاً حساساً وإن من المهم توفير بيانات تكون موثوقة بدرجة أكبر. وهناك طريقتان يمكن بهما للبلدان أن تتخلص من الاعتماد على نظام الأفضليات. وهاتان الطريقتان هما، أولاً، التعاون التقني لمساعدة البلدان في تعزيز قدراتها الإنتاجية، وثانياً تحسين فرص وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وأوضح أن محاولة معالجة المشكلة من خلال إنشاء صندوق جديد للتعويضات لا تمثل حلاً جيداً. وبالنظر إلى مشاكل التخلف التي تواجهها أفريقيا، ينبغي أن تخطى هذه المنطقة باهتمام متزايد في تقارير التجارة والتنمية التي ستصدر مستقبلاً.

١٩- وتابع قائلاً إن سويسرا، بوصفها مانحاً رئيسياً، تعلق أهمية عظيمة على المساعدة التقنية وتدعم كل جهد يرمي إلى تعزيز هذه الأنشطة، وبخاصة من خلال زيادة التنسيق، وتحسين الإدارة، والتركيز على الأنشطة المتخصصة التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية. وأشار إلى أن النتائج التي خلصت إليها الدورة الخامسة والأربعون للفرقة العاملة المعنية بالخطوة

المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تدعو إلى تعزيز البعد النوعي للتقارير المتعلقة بالتعاون التقني، وتحسين التكامل بين الأنشطة المضطلع بها في إطار الأركان الرئيسية الثلاثة لعمل المنظمة، وتعزيز التعاون في ما بين شعب الأونكتاد وتدعيم التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

٢٠- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده مهتم حالياً بإقامة وتعزيز التعاون البناء مع أمانة الأونكتاد بغية ضمان اندماج الاتحاد الروسي على مستوى عالٍ في الشبكة العالمية من الروابط الاقتصادية والتدفقات التجارية الدولية. وأشار إلى أن دورة مجلس التجارة والتنمية تمثل خطوة هامة في اتجاه تنفيذ القرارات التي اعتمدها الأونكتاد الحادي عشر ومن شأنها أن تساعد في تعزيز الدور الذي يؤديه الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد على نحو ثابت الولاية التي يضطلع بها الأونكتاد بوصفه صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة لأغراض التجارة والتنمية، كما أن الاتحاد الروسي يؤيد مبدأ عالمية هذه المنظمة، مما يعني الحق المتكافئ لكل بلد أو مجموعة من البلدان في مراعاة مصالحهم المحددة المراعاة الواجبة.

٢١- وأشار ممثل كولومبيا إلى استعراض أنشطة التعاون التقني فنوه بعمل وتوصيات المقيمين الخارجيين للدورات التي أقامها الأونكتاد وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وقال إنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لدعم مواصلة وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه الفقرة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تخصيص الموارد الاقتصادية اللازمة لهذه الأنشطة التي ينبغي ربطها بمشاريع أخرى في المجال نفسه مثل برنامج المعهد الإلكتروني وبرنامج التدريب في مجال التجارة. وقال إن البرامج والمشاريع التي وضعت في إطار الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد ينبغي أن تكون عملية المنحى. وفي هذا السياق، أشار إلى أن هناك بعض البرامج، مثل برنامج "التجارة الحيوية" تنسم بأهمية قصوى وينبغي أن تحظى بالدعم اللازم. كما أن هناك مشاريع جديدة مثل تلك المتصلة بالوقود الحيواني ينبغي أن تكون المشاركة فيها متاحة لجميع البلدان المهتمة بالأمر. ومن الملح أيضاً إيجاد حل لمشكلة الافتقار إلى التمويل اللازم لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد. وأوضح أن هذه المشكلة تحد من إمكانيات التنمية في بعض المجالات وتؤثر في نوعية المناقشات التي لا تتسنى فيها الاستفادة من التجارب والفوارق الدقيقة التي يوفرها التنوع والاختلاف.

٢٢- وأشاد ممثل تايلند بالأونكتاد لما يبذله من جهود في مساعدة البلدان النامية على جني ثمار التنمية وضمان أن تفضي عملية العولمة إلى تحسين مستوى المعيشة لصالح الجميع. وأشار إلى أن هناك موارد ومنشورات مفيدة مثل تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي، وهي توفر تقييمات متعمقة لأنماط التجارة العالمية والاستثمار. وأضاف قائلاً إن عمل الأونكتاد ينبغي أن يتطور أكثر في خمسة مجالات هي: أولاً، إن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية لإعانتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً ينبغي أن تستعرض باستمرار من أجل تحسينها وضمان التنسيق الوثيق مع المنظمات الأخرى؛ ثانياً، ينبغي تحديد أولويات مركزة للعمل المقبل في مجالات مثل حيز التحرك المتاح على صعيد السياسة العامة، ومسؤولية الشركات، وتمويل التنمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الصلة بأنشطة البحث والتطوير، وترويج التجارة. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في المساعدة على ضمان أن تفضي جولة الدوحة إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ملائم للتنمية. ثالثاً، وفي سياق الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية، ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تعزيز الدور الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية لمعالجة قضايا التجارة والتنمية. وأعرب عن ترحيبه بتوصية الأمين العام للأونكتاد التي تدعو إلى تشكيل فريق من الشخصيات البارزة لطرح وتداول الأفكار بشأن السبل الكفيلة بتدعيم المنظمة. رابعاً، ينبغي

للأونكتاد أن يواصل تحليلاته في مجال السياسة العامة في ما يتصل بالآثار الإنمائية المترتبة على الزيادات الحادة في أسعار النفط، وتحديد الخيارات التي يمكن اعتمادها مستقبلاً للتخفيف من هذه الآثار، وإقامة الشراكات من أجل النهوض بأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة. وأخيراً، قال إن الأونكتاد مدعو إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع المعهد الدولي للتجارة والتنمية الذي أنشئ في أعقاب الأونكتاد العاشر.

٢٣- وقال ممثل البرازيل إن للأونكتاد، بوصفه صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، دوراً هاماً في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية. وأشار إلى أن الأونكتاد قد أسهم بالفعل في استحداث نهج إزاء معالجة القضايا التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، كما أنه قد أسهم بصورة حاسمة في تبني الرأي الذي يعتبر بأنه لا يمكن الأخذ بنهج إزاء التنمية يقوم على أساس "الوصفة الوحيدة التي تصلح للجميع" وأنه ينبغي للبلدان أن تستفيد من حيز تحرك كاف على صعيد السياسة العامة لكي تنفذ استراتيجياتها الوطنية. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يُحث على مواصلة تحليلاته في مجال السياسة العامة، وهي تحليلات تُبين أن القواعد الدولية ينبغي أن تُعدّل ويجب ألا تشكل بعد الآن عائقاً أمام تنفيذ السياسات المحلية المشروعة. وقال إن الأونكتاد ما برح يضطلع بدور بالغ الأهمية يكمل الدور الذي تؤديه منظمة التجارة العالمية وجدول أعمال التنمية الذي اعتمد في الدوحة، وذلك على سبيل المثال في تقديم المساعدة للمفاوضات الجارية بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في جعل الجنوب طرفاً فاعلاً أقوى في الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل ويعزز أنشطته، وبخاصة لأغراض التنفيذ الفعال لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو. وأوضح أن نتائج جولة الدوحة ستؤثر تأثيراً حاسماً على عملية التنمية في كل بلد من البلدان ولفترة طويلة من الوقت. ويمكن للأونكتاد، من خلال تعزيز بناء القدرات والتحليل، أن يساعد البلدان في التوصل إلى فهم أفضل لما تنطوي عليه المفاوضات والاستعداد للمشاركة فيها. وقال إن تقرير الاستثمار العالمي الأخير يشير إلى مستوى الاستثمار في البرازيل من قبل الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال المستحضرات الصيدلانية ولكنه يبين أن قلة من هذه الشركات فقط تستثمر فعلاً في أنشطة البحث والتطوير في هذا البلد.

٢٤- وقال ممثل كوبا إن نتائج استعراض الأهداف الإنمائية للألفية قد بينت مدى صعوبة تحقيق هذه الأهداف. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تدعيم منظومة الأمم المتحدة وإنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور رئيسي في معالجة القضايا الاقتصادية والمالية من منظور إنمائي. وقال إن الدفاع عن مواقف البلدان النامية يتسم بأهمية حاسمة وإن عملية العولمة القائمة على الليبرالية الجديدة قد أفضت إلى تقلص دور الدولة وقدرتها الاقتصادية والمالية على ضمان أبسط حقوق المواطنين. وأشار إلى أنه لا يزال يوصى بعملية الخصخصة رغم فشلها. إلا أنه يتعين على أي بلد، للدفاع عن سوقه، أن يدافع أيضاً عن سيادته وحرية في تطبيق السياسات الملائمة في سياق استراتيجية التنمية الوطنية. ولذلك ينبغي للدولة أن تعمل باستقلال ذاتي كامل. وقال إن العولمة لم تفض إلى تقليص الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وإن التحول الذي انطوت عليه لم يحدث في معظم البلدان النامية. ولدى تحليل التحسن الحقيقي الذي حدث من حيث النمو المطرد والحد من الفقر والاختلالات الخارجية، أصبح أوجه الضعف التي تعانيها البلدان النامية واضحة. وهي نتيجة لعملية العولمة القائمة على الليبرالية الجديدة والآثار السلبية المترتبة على تزايد الصعوبات المواجهة في الاندماج في الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفات التي تدفعها البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ضعف مستوى المعونة التي تحصل عليها البلدان الأولى من البلدان الأخيرة، وقد وعدت البلدان المتقدمة بأن تخصص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية ولكن هذه النسبة بلغت ٠,٢٢ في المائة فقط. وقال إن الكوارث الطبيعية قد بينت مدى أهمية الاعتراف الدولي باحتياجات الاقتصادات الأشد ضعفاً والحاجة إلى بذل جهود تعاونية فيما يتعلق بالوقاية والانتعاش.

٢٥- وقال ممثل الصين إن من الأمور التي لها مغزاها أن يعقد مجلس التجارة والتنمية دورته الثانية والخمسين بعد فترة وجيزة من انعقاد قمة الألفية، وأنه ينبغي للمجلس أن ينظر في السبل الكفيلة بتنفيذ نتائج القمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقت مبكر. وأوضح أن المساهمة الفورية للأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تتم من خلال تنفيذ ما اتفق عليه في توافق آراء ساو باولو. وأشار إلى أن الصين ترحب بإعلان غانا فيما يتعلق باستضافة الأونكتاد الثاني عشر.

٢٦- وقال ممثل جيبوتي إنه لكي يستطيع الأونكتاد التصدي لبعض التحديات، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعاون في تنفيذ برنامج العمل المقبل للمنظمة، مع التشديد بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تعزيز الوحدة المعنية بأقل البلدان نمواً من أجل المساعدة في ضمان مراعاة مصالح هذه البلدان في المفاوضات التجارية وفي برامج التعاون التقني. وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى وبخاصة من أجل تجنب تداخل العمل. وينبغي إيلاء أهمية كبيرة للاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً.

٢٧- وقال ممثل اليابان إنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز أداء وظائفه، وأعرب عن تأييده للمقترحات المقدمة بشأن العمل المقبل للمنظمة. وفيما يتعلق بالسياسة المتتهجة إزاء البلدان الأفريقية، قال إن اليابان قد زادت في السنوات الأخيرة مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية، وهي تعترم مضاعفة مستوى هذه المساعدة خلال السنوات الثلاث القادمة رغم ركود اقتصادها. وأضاف قائلاً إن السياسة الأساسية التي تنتهجها اليابان في مجال المساعدة تقوم على أساس أركان أربعة: الأخذ بنهج "السلم أولاً"، وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية، وبناء القدرات، وأهمية التجارة والاستثمار. وبالنظر إلى خطورة المشاكل الأفريقية، فقد شرعت اليابان في تنفيذ عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في فترة التسعينات بهدف نقل الخبرات إلى البلدان الأفريقية.

٢٨- وقال ممثل إندونيسيا إنه ينبغي للأونكتاد، بوصفه صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يواصل تعزيز قدرات البلدان النامية على صياغة استراتيجيات التنمية في هذا العالم السائر على طريق العولمة. وتابع قائلاً إن القدرات البحثية والتحليلية التي يتمتع بها الأونكتاد ستكون مفيدة في تقديم المساعدة. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يساهم في تنفيذ الأهداف المحددة في إعلان الألفية، وأن يساعد في إيجاد نهج متكامل إزاء استراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل الاضطلاع بأنشطته المتصلة بإعلان جاكارتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن يساعد في وضع إطار إقليمي على صعيد السياسة العامة في سياق الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف. وقال إن الحوار بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الأقاليمي، مثل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية، يتسم بأهمية بالغة وأنه يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في هذا النوع من المبادرات.

ثانياً - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتحت السيدة ماري ويلان (آيرلندا)، رئيسة المجلس المنتهية ولايتها، الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٩٦٨ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، السيد رانسفورد سميث (جامايكا) رئيساً للمجلس في دورته الثانية والخمسين.

٣ - وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتبه لدورته الثانية والخمسين وذلك بانتخاب ١٠ نواب للرئيس ومقرر. وبناء عليه، فقد كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: سعادة السيد رانسفورد أ. سميث (جامايكا)

نواب الرئيس: سعادة السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

سعادة السيد ويغر كريستيان سترومن (النرويج)

سعادة السيد خوان أنطونيو فرنانديس بالاسيوس (كوبا)

السيدة بريغيتا ماريا سيفكر - إبرلي (ألمانيا)

السيد يوري أفانسييف (الاتحاد الروسي)

السيدة ميليسا كيبوي (الولايات المتحدة الأمريكية)

سعادة السيد سميح شكري (مصر)

سعادة السيد كوام باواه - إيدوسي (غانا)

سعادة السيد غيان تشاندرا أثاريا (نيبال)

سعادة السيد موسى بريزات (الأردن)

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

٤- ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، فضلاً عن رئيسي لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارء في الوثيقة TD/B/52/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق ... أدناه).

٦- وفي الجلسة نفسها، أنشأ المجلس لجنتين للدورة لتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة المعنية بالبند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

اللجنة الثانية للدورة المعنية بالبند ٥: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية.

٧- وانتخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: سعادة السيد مارك جياكوميني (فرنسا)

نائب الرئيس - المقرر:

٨- وانتخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: سعادة السيد لوف متيسا (زامبيا)

نائب الرئيس - المقرر:

— — — — —